ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

خطة العمل الإقليمية
للمدافعين عن حقوق الإنسان

2025 – 2021

المحتويات

تمهيد 3
شكر وتقدير 4
مسرد المصطلحات 5

ملخص تنفيذي 6

الباب الأول: مقدمة 8
الهدف 9
من هم المدافعون عن حقوق الإنسان 9
سياق آسيا والمحيط الهادئ 12
الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 13
المدافعون عن حقوق الإنسان وكوفيد-19 15
إطار الحماية والتعزيز التكميلي 16

الباب الثاني: الإجراءات الإقليمية 18
الإجراء الإقليمي رقم (1): دعم صنع السياسات الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان 19
الإجراء الإقليمي رقم (2): التعامل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الإقليمي والشركاء الدوليين 19
الإجراء الإقليمي رقم (3): تسهيل التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 20
الإجراء الإقليمي رقم (4): تسهيل إعادة توطين وراحة المدافعين عن حقوق الإنسان 21
الإجراء الإقليمي رقم (5): دعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 21
الإجراء الإقليمي رقم (6): توفير بيانات إقليمية عن المدافعين عن حقوق الإنسان 22
الإجراء الإقليمي رقم (7): تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 22

الباب الثالث: الإجراءات الوطنية 24
الإجراء الوطني رقم (1): مناصرة الحماية القانونية الوطنية 25
الإجراء الوطني رقم (2): تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالنساء المدافعات عن حقوق الإنسان 26
الإجراء الوطني رقم (3): رفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان 27
الإجراء الوطني رقم (4): وضع «أنظمة إنذار مبكر» 27
الإجراء الوطني رقم (5): رصد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان 28
الإجراء الوطني رقم (6): الإبلاغ عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان 29
الإجراء الوطني رقم (7): التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان 30
الإجراء الوطني رقم (8): تعزيز الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان 31

الباب الرابع: إطار التنفيذ 32
المنهجية 33
إطار مؤشرات الأداء 33

تمهيد

للمدافعين عن حقوق الإنسان، أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مكانًا خطيرًا بشكل متزايد. بصفتهم داعمين لمساحة مدنية قوية ومناصرين للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان اليوم مجموعة غير عادية من التحديات. سأستمر في إثارة هذا التآكل للحقوق المدنية والسياسية مع الحكومات في العديد من السياقات الوطنية. تواصل جائحة كوفيد-19 التأثير على المجتمعات، مع استجابات حكومية متنوعة في جميع أنحاء المنطقة. يخشى العديد من المدافعين أن الوباء قد وفر أساسًا مناسبًا للحكومات لإسكات المعارضة وحشد الدعم الشعبي للقيود غير المتناسبة على حرية التجمع، وتكوين الجمعيات والحركة.

هذه الحقوق الأساسية للإنسان ضرورية للمدافعين عن حقوق الإنسان ليكونوا قادرين على العمل بفعالية وأمان. ستكون المنظمات الإقليمية، مثل منتدى آسيا والمحيط الهادئ، حاسمة في الدعوة إلى مزيد من الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والاستجابة بفعالية للانتهاكات.

أنا مُحَفَّز أن أرى التزام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في خطة العمل هذه لتبني أجندة حماية وتعزيز من شأنها تحسين ظروف المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل كبير في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

في العديد من الأماكن في المنطقة، يُعَرِّضُ موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أنفسهم لخطر كبير في دفاعهم عن حقوق الإنسان. دفع البعض الثمن النهائي لعملهم. في يونيو (حزيران) 2020، اغتيل اثنان من موظفي اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان – فاطمة خليل وأحمد جواد فولاد – على أيدي مهاجمين مجهولين أثناء سفرهم إلى مكتب اللجنة في كابول. للأسف، لم يكن الهجوم في أفغانستان المرة الأولى التي يُقتل فيها موظف في إحدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمشاركته في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث فقد عدد من الزملاء الآخرين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حياتهم في ظروف مماثلة. هذه الحوادث بمثابة تذكير مفجع بشجاعة موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمخاطر التي يواجهونها كل يوم في أداء واجباتهم.

لا يزال وضع النساء المدافعات عن حقوق الإنسان مصدر قلق كبير على مستوى العالم، حيث لا يتم استهداف النساء المدافعات بسبب ما يفعلنه فحسب، بل بسبب هويتهن. تم تسليط الضوء على حالة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان من خلال خطة العمل، مع إجراءات ملموسة مقترحة على المستويين الإقليمي والوطني.

يعمل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي، غالبًا في أماكن نائية وخطيرة حيث يكون جهاز حماية الدولة محدودًا. العديد من الإجراءات الوطنية المقترحة في إطار خطة العمل هذه – مثل الدعوة إلى حماية قانونية أفضل على المستوى المحلي، وتعزيز شبكات المدافعين، ووضع أنظمة الإنذار المبكر لمنع الانتهاكات – تستجيب لاحتياجات هؤلاء المدافعين على مستوى القاعدة الشعبية، الذين كانوا في كثير من الأحيان تحت نظر العديد من المبادرات العالمية والإقليمية.

خلال فترة ولايتي، أتطلع إلى العمل مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء فيه على تنفيذ خطة العمل هذه، من خلال دعم مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان في النظام الدولي لحقوق الإنسان. بصفتي حليفًا في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيزهم، أنا مقتنع بأننا سنكون معًا قادرين على تعزيز حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوفير منصة لسماع أصوات المدافعين.

Mary Lawlor

ماري لولور
مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

شكر وتقدير

يُعرب منتدى آسيا والمحيط الهادئ عن امتنانه لتفاني أعضائه الذين ساهموا في إعداد خطة العمل الإقليمية، من خلال مجموعة الصياغة التي انعقدت في الفترة ما بين يونيو (حزيران) وأكتوبر (تشرين أول) 2020. وقد شارك ممثلو أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ التالية أسماؤهم في مجموعة الصياغة:

علي أكرم زين العابدين البياتي
مفوض اللجنة العراقية العليا لحقوق الإنسان

الدكتور سوي نيو تشيه
أمين لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا

عمار دويك
مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) في فلسطين

السيدة علا عدوي
مسؤولة العلاقات الدولية وتطوير البرامج في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم) في فلسطين

عبد اللطيف عيسى الدين
المنسق الإقليمي، لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا

السيدة هانا نورثوفر
كبيرة المستشارين القانونيين، لجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية

آتي ياسمين ريجينو
رئيس مكتب الحماية، لجنة حقوق الإنسان في الفلبين

السيد نقيب سالارزاي
المدير التنفيذي للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان

كما يعرب منتدى آسيا والمحيط الهادئ عن امتنانه لأعضاء مجموعة مرجعية من أصحاب المصلحة الخارجيين، الذين قدموا تعليقات قيمة على إصدارات مسودة خطة العمل. تألفت المجموعة المرجعية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (**FORUM ASIA**)

شبكة المنظمات غير الحكومية الآسيوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (**ANNI**)

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (**GANHRI**)

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (**OHCHR**)

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (**ISHR**)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP**)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**)

المبعوث الخاص لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، كريس سيدوتي

مسرد المصطلحات

AICHR	اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا
AIHRC	لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان
ANNI	شبكة المنظمات غير الحكومية الآسيوية المعنية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
APF	منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
APTN	شبكة آسيا والمحيط الهادئ للمتحولين جنسيًا
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
CA	تقييم القدرات
CAR	استعراض تقييم القدرات
CHR	لجنة حقوق الإنسان (الفلبين)
CSO	منظمة المجتمع المدني
DIHR	المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
EHRD	المدافع عن حقوق الإنسان البيئية
EU	الاتحاد الأوروبي
FORUM-ASIA	المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية
GANHR	التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
HRC	مجلس حقوق الإنسان
HRCM	لجنة حقوق الإنسان في جزر المالديف
HRCSL	لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا
HRD	المدافع عن حقوق الإنسان
ICHR	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين
IHCHR	المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق
ISHR	الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
LGBTI	المثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية والمتحولون جنسياً وثنائيو الجنس واللواطيون
NGO	منظمة غير حكومية
NHRI	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
NHRC	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند
NHRCM	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا
OHCHR	مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
PIFS	أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
SAARC	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
SDG	هدف التنمية المستدامة
SLAPP	الدعوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة
SUHAK	لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئية
WHRDs	النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

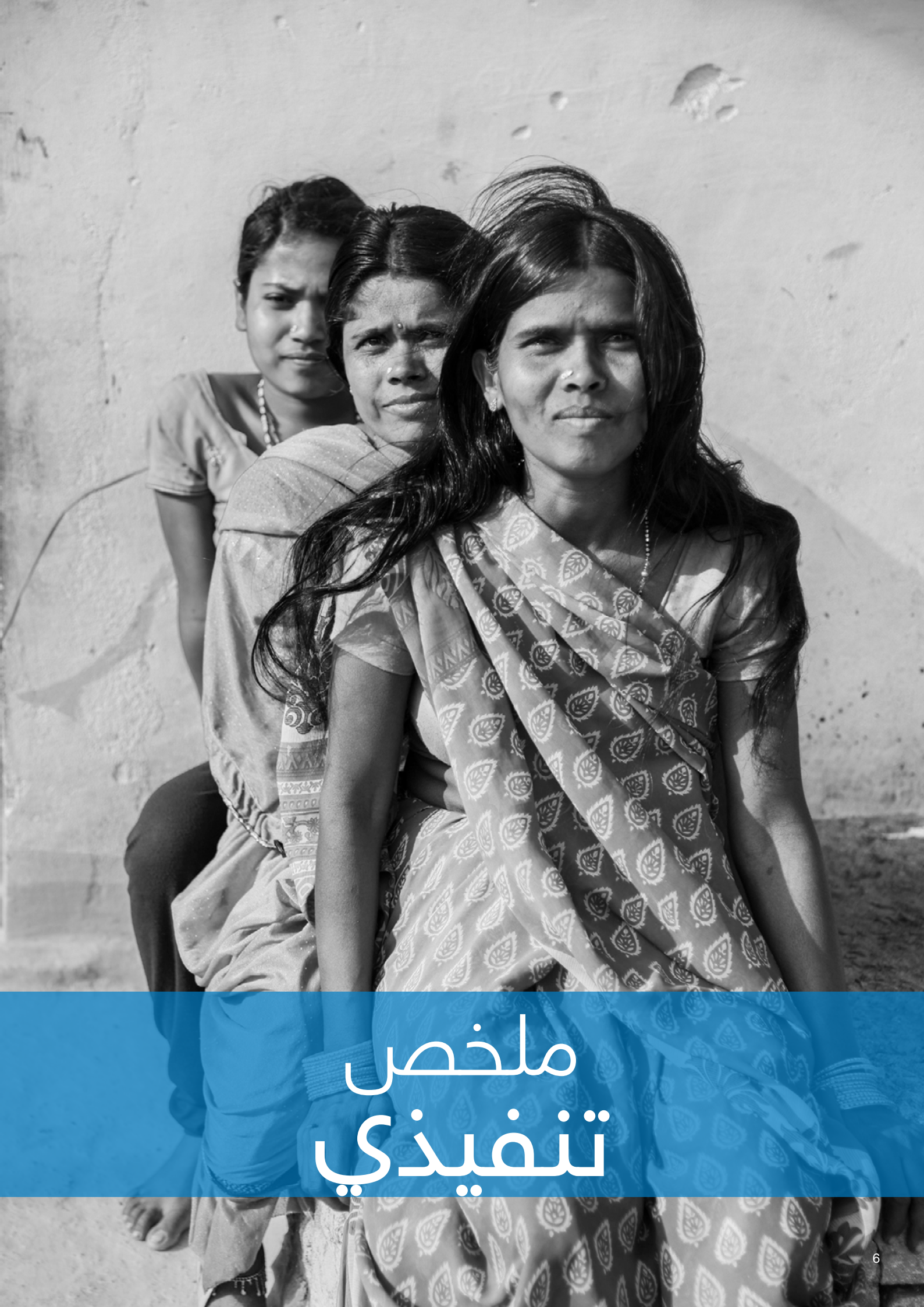

ملخص تنفيذي

تحدد خطة العمل الإقليمية للمدافعين عن حقوق الإنسان جدول أعمال للعمل نيابة عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضائه لمناصرة حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. تدرك خطة العمل أيضًا التزامًا رئيسيًا لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضائه بموجب إعلان مراكش لعام 2018، الذي وضع إطارًا عالميًا للإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

منذ ظهور جائحة كوفيد-19 واجه المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات متزايدة لأمنهم، ورفاهيتهم وقدرتهم على التحدث علنًا ضد انتهاكات الحقوق. يتطلب تقلص الفضاء المدني في جميع أنحاء المنطقة وتأثيره على قدرة المدافعين على العمل بأمان استجابة جماعية ومنهجية، من حيث المناصرة، والشراكات الاستراتيجية ووضع البرامج من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها.

تسلط خطة العمل الإقليمية الضوء على المخاطر المتزايدة التي تواجه النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، وتتضمن مشاركة لتركيز الدعم للمدافعين في المجالات الحاسمة الرئيسية، بما في ذلك الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وحقوق المعوقين؛ وحقوق المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس والشواذ (LGBTIQ)؛ والحق في بيئة آمنة وصحية. الأهم من ذلك، أن خطة العمل الإقليمية تعترف بالدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان وهم أنفسهم كمدافعين عن حقوق الإنسان.

تتضمن خطة العمل الإقليمية الإجراءات الإقليمية والوطنية التي سينفذها منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه بحلول عام 2025 لتحسين احترام حقوق المدافعين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تشمل الإجراءات الإقليمية:

1. **دعم صنع السياسات الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان**؛
2. **التعامل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الإقليمي والشركاء الدوليين**؛
3. **تسهيل التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**؛
4. **تسهيل إعادة توطين وراحة المدافعين عن حقوق الإنسان**؛
5. **دعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**؛
6. **توفير بيانات إقليمية عن المدافعين عن حقوق الإنسان**؛
7. **تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**.

تشمل الإجراءات الوطنية، التي سينفذها أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بدعم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ، ما يلي:

1. **مناصرة الحماية القانونية الوطنية**؛
2. **تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالنساء المدافعات عن حقوق الإنسان**؛
3. **رفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان**؛
4. **وضع «أنظمة إنذار مبكر»**؛
5. **رصد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان**؛
6. **الإبلاغ عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان**؛
7. **التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان**؛
8. **تعزيز الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان**.

سيتم استكمال هذه الإجراءات بإطار عمل مراقبة وتقييم مفصل سيتتبع التنفيذ طوال مدة خطة العمل وسيتضمن تقارير دورية وعلنية عن التقدم المحرز. ونتيجة لهذه الالتزامات والدعم من شركائه، فإن منتدى آسيا والمحيط الهادئ واثق من أنه سيتم تعزيز وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة.

الباب الأول:
مقدمة

الهدف

تم تصميم خطة العمل الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (**خطة العمل**) لإظهار الالتزام الجماعي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ وكل من أعضائه لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيزهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إنها تحتوي على مجموعة من الإجراءات التي سينفذها منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه على المستوى الإقليمي والوطني على مدى أربع سنوات للاعتراف بالكرامة المتأصلة في المدافعين وتعزيز احترام حقوقهم. تثمن خطة العمل أيضًا الالتزام الأساسي الذي قدمه منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه لتنفيذ إعلان التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2018 بشأن «توسيع الفضاء المدني وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، مع التركيز بشكل خاص على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» (**إعلان مراكش**) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

خطة العمل ليست موجهة إلى الحكومات، بل هي عبارة عن مجموعة من التعهدات من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تحدد الأهداف التي ستوجه أنشطتها مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومن أجلهم. تحقيقًا لهذه الغاية، تعد خطة العمل في المقام الأول مرجعًا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ لتحديد ودعم عملهم، على الصعيدين الفردي والجماعي. بالإضافة إلى ذلك، توفر خطة العمل إرشادات للفئات الخارجية، مثل الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوكالات الدولية، والمدافعين أنفسهم. يتم إشراك أصحاب المصلحة المختلفين من خلال مختلف مكونات خطة العمل، وستكون مساهماتهم ضرورية لتحقيق أهداف الخطة.

من هم المدفعون عن حقوق الإنسان

لا يوجد تعريف دقيق للمدافع عن حقوق الإنسان. عادة ما يوصف المدافعون عن حقوق الإنسان بأنهم الأفراد، أو الجماعات، أو المنظمات، الذين يعملون بشكل فردي أو جماعي، والذين يسعون إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باستخدام الوسائل السلمية. قد يكونون صحفيين، أو محامين أو نشطاء على مستوى القاعدة الشعبية، أو معلمين، أو منظمي المجتمع، أو قادة السكان الأصليين، أو العاملين الصحيين أو العلماء، لكن يجب عليهم المشاركة في الالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. لا يتم تعريف المدافعين عن طريق من هم، ولكن بما يفعلون.

يتم الترويج والحماية من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان بأشكال لا تعد ولا تحصى – قد يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان نيابة عن الأفراد للسعي إلى الوصول إلى العدالة أمام المحاكم، ويمكنهم إجراء تحقيقات بين مجموعات الضحايا ولفت الانتباه إلى الانتهاكات من خلال الدعوة مع الحكومة، وقد يرفعون الوعي بحقوق الإنسان بين المجتمع أو القطاع الخاص، أو قد يقدّمون المشورة الفنية للحكومات بشأن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. قد يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي أو الدولي، في مناصرة آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أو محليًا مع الحكومة، والمجتمع، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

تحديد الهوية الذاتي

تدعم خطة العمل الإقليمية مبدأ تحديد الهوية الذاتي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو ما أكده أيضًا إعلان مراكش. وهذا يعني أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ ستدعم الأفراد والجماعات الذين يعتبرون أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك العديد من الأفراد والمنظمات التي تعمل في دعم حقوق الإنسان، ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، والذين قد لا يشاركون بشكل مباشر في مجتمع حقوق الإنسان و/أو لا يعتبرون أنفسهم مدافعين. وهذا يؤكد على أهمية رفع مستوى الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والنهوض بالروايات الإيجابية عن المدافعين عبر مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

تضع خطة العمل الإقليمية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في طليعة إطار عملها للحماية والتعزيز. تواجه النساء المدافعات عن حقوق الإنسان مخاطر عنف وانتقام أكبر بكثير من نظرائهن من الرجال. غالبًا ما يعملن ضد الصور النمطية الأبوية ويمكن وصمهن بسبب عملهن بين أفراد الأسرة، وطائفتهن ومجتمعهن، مما يؤدي إلى الاغتراب وعدم المساواة في الوصول إلى العدالة وآليات الحماية غير الرسمية الأخرى للشبكات الاجتماعية المدافعة عن حقوق الإنسان.

غالبًا ما يفضل السرد الجنساني للمدافعين عن حقوق الإنسان نوعًا أصليًا من المدافع الذكر العدواني، والعدائي والتقليدي الذي يتمتع بصفات شخصية عامة قوية، والذي قد يستبعد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يقمن بمزيد من العمل خلف الكواليس، مما يجعلهن أكثر عرضة للاختفاء، أو الانتهاكات الأخرى، أو الاغتراب العام. سيعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه على مكافحة هذه الصور النمطية الجنسانية في سرد المدافعين عن حقوق الإنسان، مما يضمن مراعاة الاعتبارات الجنسانية وعمل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان أثناء تصميم، وتنفيذ، ورصد وتقييم جميع الأنشطة المنفذة بموجب خطة العمل هذه.

الجنس والمدافعون عن حقوق إنسان المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس واللواطيين

يجب الاعتراف بنوع الجنس صراحة عند النظر في تعريفات المدافعين عن حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والوطني. وفقًا لإرشادات تعميم مراعاة المنظور الجنساني لعام 2019 الصادرة عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ:

> «الجنس يشير إلى البناء الاجتماعي الذي تم إنشاؤه حول السمات السلوكية، والجسدية والثقافية والتوقعات والمعايير المرتبطة بكونك أنثى أو ذكرًا. يدرك منتدى آسيا والمحيط الهادئ أن الجنس ليس ثنائيًا ولا تقصر سياساته أو أنشطته على ثنائي أنثى / ذكر. ويسعى إلى دمج فهم شامل لنوع الجنس في سياساته وعملياته».

يراعي منتدى آسيا والمحيط الهادئ النساء المتحولات في تعريفه للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن خطة العمل الإقليمية تدرك أيضًا أن المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسيًا وغير الثنائيين يواجهون تحديات حماية مختلفة، وأحيانًا أكثر تعقيدًا نتيجة لهوياتهم الجنسانية. لهذا السبب، من الضروري اعتبار المدافعين عن المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس واللواطيين كمجموعات فرعية منفصلة من المدافعين عن حقوق الإنسان التي تتطلب جميعها التركيز الفردي من خلال مبادرات الدعم المستهدفة.

المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية والأصلية

تعترف خطة العمل الإقليمية بالدور الحاسم للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية والتحديات التي يواجهونها في الدفاع عن الحق في بيئة آمنة وصحية. في تقريره لعام 2016 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبر المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ميشيل فورست، أن المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية هم:

> «الأفراد والجماعات الذين، بصفتهم الشخصية، أو المهنية وبطريقة سلمية، يسعون جاهدين لحماية وتعزيز حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المياه، والهواء، والأرض، والنباتات والحيوانات».

غالبًا ما يتم تهميش المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في المناقشات حول المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يتم تأطير عملهم عادةً من حيث حماية البيئة، بدلاً من حقوق الإنسان.

يتم تمثيل الشعوب الأصلية أيضًا بشكل شائع في النضال من أجل الأرض والاستقلال السياسي. أفاد التحليل العالمي لعام 2018 الصادر عن فرونت لاين ديفندرز أن (77%) من المدافعين عن حقوق الإنسان البالغ عددهم (321) الذين قُتلوا في جميع أنحاء العالم كانوا مدافعين عن حقوق الأرض، والبيئة والشعوب الأصلية.

المدافعون عن حقوق إنسان الأشخاص ذوي الإعاقة

يتم الاعتراف صراحة بالمدافعين الذين يدافعون عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب هذه الخطة. يعاني مئات الملايين من الأشخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من إعاقة، ويعاني الكثير منهم من التحيز، والتمييز والاستبعاد. سيحتل المدافعون عن حقوق إنسان الأشخاص ذوي الإعاقة مكانة بارزة في الأنشطة المنفذة تحت رعاية هذه الخطة. الأهم من ذلك أن منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه سيضمنون أن البرامج، وأي وثائق ذات صلة، يمكن الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة.

شبكات دعم عائلات ومجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان

غالبًا ما يُعَرّض المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم لخطر شخصي كبير نتيجة دفاعهم الدؤوب عن حقوق الإنسان. في بعض الأحيان، قد تتعرض عائلاتهم، وشبكات الدعم المجتمعية وغير الرسمية الأخرى لهذه المخاطر أيضًا. لهذا السبب، من المهم أن يقر عمل منتدى أسيا والمحيط الهادئ بأسر ومجتمعات المدافعين عن حقوق الإنسان في تصميم تدابير الحماية، مما يضمن توفير الحماية وتوسيع نطاقها لتشمل آليات الدعم الشخصي للمدافعين، عند الحاجة. ستضمن أنشطة الترويج بموجب هذه الخطة أيضًا التركيز على المخاطر التي تواجه أسر المدافعين ومجتمعاتهم.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمدافعين عن حقوق الإنسان

تحتل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي غالبًا ما يتم تجاهلها في السرد عن المدافعين عن حقوق الإنسان، مكانة فريدة كحماة، ومراقبين، وداعمين للمدافعين عن حقوق الإنسان. في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2013، أقرت المقررة الخاصة السابقة للأمم المتحدة المعنية بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، مارجريت سيكاجيا، بأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل وفقًا «للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية» (**مبادئ باريس**) يمكن أن تعتبر نفسها من المدافعين عن حقوق الإنسان.

يُعرِّض موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أنفسهم لخطر العنف والأعمال الانتقامية كل يوم، ويدفع بعضهم الثمن النهائي لالتزامهم وتفانيهم في مجال حقوق الإنسان. تؤكد خطة العمل على الدور الأساسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفيها وتتضمن الالتزام بدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها من المدافعين عن حقوق الإنسان.

مزيد من القراءات

منتدى آسيا والمحيط الهادئ (2019): إرشادات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعميم حقوق الإنسان للنساء والفتيات في عملنا اليومي

منظمة الحماية الدولية: الحماية الجماعية للمدافعين عن حقوق الإنسان – نهج جماعي للحق في الدفاع عن حقوق الإنسان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة آسيا والمحيط الهادئ للمتحولين جنسيًا (2017): الاعتراف القانوني بنوع الجنس: مراجعة قانونية وسياسية متعددة البلدان في آسيا

منتدى آسيا والمحيط الهادئ حول المرأة، والقانون والتنمية (2007): المطالبة بالحقوق، المطالبة بالعدالة: دليل خاص بالمدافعات عن حقوق الإنسان

عدالة الوجهة (2018): الكشف عن قوس قزح: حالة حقوق الإنسان للمدافعين عن حقوق المثليين في جنوب شرق آسيا

منتدى آسيا والمحيط الهادئ (2019): حقوق الإنسان والإعاقة: دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

فرونت لاين ديفندرز (2018): تحليل عالمي

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (2016): تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2004): صحيفة الوقائع 29 – المدافعون عن حقوق الإنسان: حماية الحق في الدفاع

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018): بيان من فومزيل ملامبو نغوكا ، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليوم الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان، 29 نوفمبر 2018

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2018): تعزيز حماية أكبر لسياسة المدافعين عن البيئة

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (2016): تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

سياق آسيا والمحيط الهادئ

على عكس نظيراتها في إفريقيا والأمريكيتين وأوروبا، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المنطقة الوحيدة التي ليس لديها إطار أو بنية إنفاذ لحقوق الإنسان على مستوى المنطقة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التنوع الثقافي، والعرقي اللغوي والجيوسياسي العميق في المنطقة. تم إحراز بعض التقدم لتطوير آليات حقوق الإنسان في إطار الآليات الحكومية الدولية الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (**آسيان**)، على الرغم من أن هذه الآليات لا تغطي سوى جزء صغير من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتفتقر إلى القدرة على الاستماع إلى الشكاوى الفردية وإصدار قرارات ملزمة ضد الدول الأعضاء.

تمثل البيئة المؤسسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مجموعة من التحديات للمدافعين عن حقوق الإنسان. كما أنها تحد من إمكانية مشاركة منتدى آسيا والمحيط الهادئ للعمل نيابة عن جميع أعضائه بشكل جماعي على مستوى إقليمي حقيقي. إن عدم وجود جمهور إقليمي واضح للمناصرة، وصنع السياسات وحل نزاعات حقوق الإنسان الفردية يدفع منتدى آسيا والمحيط الهادئ نحو الاستجابات العالمية والوطنية للانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، من خلال هذه الخطة، سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ التدابير المبتكرة لتقوية حماية وتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من التحديات التي تواجهها على المستوى الإقليمي.

الأعمال وحقوق الإنسان

الجهات الفاعلة في القطاع الخاص – وعلى وجه الخصوص، الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس الأعمال التجارية عبر الحدود – يشاركون بشكل متكرر في الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يتم ارتكاب انتهاكات من قبل القطاع الخاص بأشكال مختلفة؛ من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لشركات الأمن الخاصة والميليشيات لترهيب المدافعين الذين يدافعون عن مناهضة التنمية المحلية المدمرة، واستغلال العمال المهاجرين في الصناعات عالية الخطورة مثل تصنيع الملابس أو مصايد الأسماك، أو المضايقة القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إجراءات قانونية ممولة تمويلًا كبيرًا لمنع المدافعين من التحدث ضد الانتهاكات. إن مشاركة القطاع الخاص في انتهاكات حقوق الإنسان أمر شائع بشكل خاص بين المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية والمدافعين عن السكان الأصليين على مستوى القاعدة الشعبية، الذين اضطلعوا بأدوار رائدة في مجال الدعوة ضد الشركات الدولية الكبرى نيابة عن المجتمعات المتضررة من التعدين، وقطع الأشجار ومشاريع استخراج الموارد الأخرى.

في تقريره السنوي لشهر مارس (آذار) 2020، أفاد مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عن زيادة بنسبة (48%) في المضايقات القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحققون في إدارة الأنشطة التجارية على مستوى العالم، مع جنوب شرق آسيا، نقطة ساخنة عالمية للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة (**SLAPPs**) – التلاعب في النظم القانونية الوطنية لاستهداف المطالبات الصحيحة، أو حركات الاحتجاج بشكل غير قانوني. ويؤكد هذا الخطر تعليق المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان:

> «يجب أن تضمن [الدول] أيضًا أن توفير العدالة لا يمنعه فساد العملية القضائية، وأن المحاكم مستقلة عن الضغوط الاقتصادية أو السياسية من وكلاء الدولة الآخرين والجهات التجارية، وأن الأنشطة المشروعة والسلمية للمدافعين عن حقوق الإنسان لا يتم عرقلتها.»

في **تايلاند**، كثيرًا ما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات وترهيب من القطاع الخاص بسبب التحدث علانية ضد مشاريع التنمية المدمرة بيئيًا واجتماعيًا. في أبريل (نيسان) 2020، شاركت مجموعة من القرويين المحليين من مجتمع بامينجنارونج في وسط تايلاند في احتجاج سلمي ضد شركة تعدين البوتاس الكبيرة المملوكة لأجانب، والتي كانت تخطط لبدء عملياتها في المنطقة. تم تنسيق الاحتجاجات من قبل ناشط متحول محلي وناشط مناهض للتعدين، سونثورن دوانجنارونج، الذي اعتقلته الشرطة واحتجز في الحجز دون السماح له بالاتصال بمحام.

يواجه العمال المهاجرون في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ تهديدات متزايدة بالإساءة من أرباب العمل في القطاع الخاص الذين يسهلون هجرتهم، أو أولئك الذين يوظفون مهاجرين غير مسجلين أو لاجئين مستضعَفين في ظروف استغلالية. تتطلب حالة العمال المهاجرين المتنقلين والشركات متعددة الجنسيات التي غالبًا ما تشارك في استغلالهم تعاونًا عبر الحدود بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة لرصد الانتهاكات والإبلاغ عنها بشكل فعال.

مزيد من القراءات

مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2020): الدفاع عن المدافعين: تحدي الدعاوى القضائية الضارة في جنوب شرق آسيا

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2011): المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان – تنفيذ إطار الأمم المتحدة «الحماية، والاحترام والانتصاف»

الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

شهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا حادًا في الفضاء المدني والديمقراطي في العديد من السياقات الوطنية عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ. في عام 2019، وثق التحليل العالمي لفرونت لاين ديفندرز (69) عملية قتل للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ تجربة مباشرة في الانتهاكات الفردية، إما كضحايا أنفسهم أو توثيق قصص المدافعين عن حقوق الإنسان.

لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان في **العراق** يواجهون تهديدات على سلامتهم وحريتهم مع استمرار الاحتجاجات ضد الحكومة في عام 2020. وقد قوبلت الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلاد، بقيادة المدافعين البارزين، والنشطاء والصحفيين، بمقاومة عنيفة من قبل قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، والقنابل الصوتية والأعيرة المطاطية. يواصل موظفو فرونت لاين من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق (**IHCHR**) إجراء المراقبة الأساسية للردود الحكومية الانتقامية ضد الاحتجاجات، وتحديد مئات حوادث القتل، والخطف والاعتداءات الخطيرة على المتظاهرين. أبلغت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق عن (560) حالة وفاة وأكثر من (27000) إصابة نتيجة قمع الاحتجاجات، بالإضافة إلى (2700) اعتقال و(328) شخصًا ما زالوا رهن الاحتجاز.

أفادت لجنة حقوق الإنسان في **جزر المالديف** باختفاء أحمد رلوان في عام 2014 وقتل يمين رشيد في عام 2017، وهما صحفيان ومن المدافعين عن حقوق الإنسان. تم استهداف رلوان ورشيد بسبب حديثهما علنًا ضد التطرف العنيف والأصولية الدينية في البلاد. اختُطف رلوان وقتل بوحشية في وقت لاحق. هوجم يمين في منزله بعد أن قاد حملة من أجل العدالة بعد اختفاء رلوان. فشلت وكالات إنفاذ القانون في الرد على هذه الهجمات، حيث أكدت لجنة رئاسية خاصة مقتلهما بعد تحقيق استمر تسعة أشهر في 2019.

في **فلسطين**، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الاعتداء الجسدي، والاحتجاز التعسفي والملاحقة القضائية فيما يتعلق بممارستهم لحرية التعبير والتجمع السلمي على أيدي السلطات في كل من الضفة الغربية وغزة. في مارس (آذار) 2019، انطلق حراك سلمي تحت شعار «نريد أن نعيش» ضد تدهور الوضع الاقتصادي في غزة. قامت السلطات في غزة بقمع الاحتجاجات بعنف وحاكمت النشطاء، والمتظاهرين والصحفيين. تعرض اثنان من موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين (**ICHR**) للاعتداء الجسدي أثناء أدائهم لعملهم في مراقبة الأحداث المرتبطة بالحركة. ومؤخرًا ، في يوليو (تموز) 2020، حوكم (19) ناشطًا لمحاولتهم تنظيم احتجاج سلمي ضد الفساد في الضفة الغربية. تواصل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين إيلاء اهتمام خاص لرصد وتوثيق الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والضغط على السلطات لمنع المزيد من الانتهاكات.

يواجه موظفو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في **أفغانستان** – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان (**AIHRC**) – تهديدات يومية بالعنف من مختلف الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، لدعمهم لحقوق الإنسان. للأسف، قُتل عدد من موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان لدفاعهم عن حقوق الإنسان. في 3 سبتمبر (أيلول) 2019، اختُطف عبد الصمد أميري، القائم بأعمال مدير مكتب إقليم غور التابع للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، وقتل بوحشية أثناء سفره لحضور تجمع عائلي. تم استهداف اثنين آخرين من موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان – فاطمة خليل وأحمد جواد فولاد – بعبوة ناسفة أثناء سفرهما إلى مكتب الهيئة في كابول في يونيو (حزيران) 2020، وتوفي كلاهما متأثرين بجراحهما. تقدم هذه المآسي توضيحًا صارخًا للمخاطر التي يواجهها موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دفاعهم عن حقوق الإنسان.

الانتهاكات المنهجية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

بينما تستمر الانتهاكات الفردية ضد المدافعين، فإن ما يثير القلق أيضًا هو تآكل سيادة القانون من قبل جميع فروع الحكومة، غالبًا تحت ستار الأمن القومي، وترسيخ التشريعات، والسياسات والبرامج الحكومية التي تعرقل قدرة المدافعين على العمل بشكل فعّال، وفي أمان.

في **الفلبين** – التي تعرضت بالفعل لهجمات واسعة النطاق ضد الصحفيين وغيرهم من المدافعين عن القواعد الشعبية – أقر الكونغرس مؤخرًا قانونًا جديدًا لمكافحة الإرهاب، والذي يتضمن سلطات إنفاذ واسعة النطاق لتمكين الحكومة من إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان. يسمح القانون الجديد باعتقال واحتجاز المشتبه في ارتكابهم جرائم إرهابية لمدة (24) يومًا، ويتضمن صلاحيات واسعة النطاق لوكالات إنفاذ القانون لمراقبة المشتبه بهم بالإرهاب، بما في ذلك اعتراض وتسجيل الاتصالات الهاتفية والإلكترونية. أكثر ما يثير القلق هو السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لوكالات إنفاذ القانون في تطبيق تعريف غامض للإرهاب، والذي يخشى المدافعون عن حقوق الإنسان من استخدامه لاستهداف عملهم.

في **ماليزيا**، لا تزال لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا (**SUHAKAM**) تشعر بالقلق إزاء الاستخدام المستمر لقوانين محددة من قبل الشرطة ضد النشطاء، والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لممارسة حريتهم في التعبير. تُستخدم القوانين المقيدة لرقابة، وترهيب وإسكات المنتقدين وتقييد حرية التعبير والكلام. في عام 2020، تم اتهام بوابة إخبارية على الإنترنت ورئيس تحريرها بتهمة ازدراء المحكمة بسبب تعليقات القراء المتعلقة بالقضاء على موقعها. تقوم لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا حاليًا بإجراء موجز لمراقبة القضية.

في **نيوزيلندا**، حُرم المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يتابعون أنشطة الدعوة وإصلاح القانون من الوضع القانوني كمؤسسة خيرية على أساس البعد «السياسي» لعملهم. أدى هذا الرفض من الحكومة لطلبات الحالة الخيرية المقدمة من منظمات المناصرة إلى منع الوصول إلى الإعفاءات الضريبية الهامة، والمزايا الإدارية الأخرى من قبل منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان، مما فرض قيودًا كبيرة على التمويل. تمكن عدد من منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وغيرها من المنظمات من تحدي تسجيلات الحكومة بنجاح، وإعادة الإعفاءات الضريبية التي توفر شريان الحياة المالي.

مزيد من القراءات

فرونت لاين ديفندرز (2019): تحليل عالمي

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2020): تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان

منتدى آسيا (2019): الدفاع بالأرقام

المدافعون عن حقوق الإنسان وكوفيد-19

رافق وضع خطة العمل انتشار جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، مما تسبب في تحديات غير مسبوقة لحقوق الإنسان وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. فرضت الحكومات في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ قيودًا شاملة على حرية الحركة، والتجمع والاتصال، من بين حقوق أساسية أخرى، للحد من انتقال الفيروس ظاهريًا. بينما تزعم هذه القيود أنها تسعى إلى تحقيق أهداف مشروعة للصحة العامة، فقد استخدمت الحكومة العديد من تدابير الطوارئ كوسيلة لقمع المعارضة السياسية، أو استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بمزيد من المراقبة.

كان على المدافعين الذين يعملون في حقبة كوفيد-19 الاستجابة لتحديات الإغلاق الحكومي والقيود الأخرى التي تؤثر على عملهم. تضع هذه الظروف ضغطًا كبيرًا على شبكات الدعم، وقد تطلبت التكيف مع أساليب الاتصال والتجمع الجديدة. يواجه العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تهديدات متزايدة لرفاهيتهم وأمنهم كنتيجة مباشرة لكوفيد-19. قامت منظمة غير حكومية إقليمية، منتدى آسيا، بتوثيق أكثر من (60) حالة انتهاك ضد مدافعين تتعلق بكوفيد-19 بين فبراير (شباط) ومايو (أيار) 2020.

في **ماليزيا**، أفادت لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا باعتقال عدة مئات من المهاجرين غير الشرعيين ووضعهم رهن الاحتجاز من قبل السلطات. تسبب اعتقال واحتجاز هؤلاء المهاجرين في مخاوف مستمرة للبقاء بين المهاجرين بسبب تداعيات سلبية محتملة تؤدي إلى إحجام الكثيرين عن التقدم لاختبار كوفيد-19. كما قامت الحكومة الماليزية بترحيل المدافع عن حقوق الإنسان البنجلادشي – محمد ريحان كبير – بدعوى دوره في تقديم معلومات كاذبة عن معاملة الحكومة الماليزية للمهاجرين في ماليزيا.

يتمتع المدافعون عن حقوق الإنسان بالمرونة، ويستمرون في العمل بلا كلل طوال أزمة الصحة العامة، حيث يلفت الكثيرون الانتباه إلى محنة العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية وغيرهم ممن تأثرت حقوقهم. لقد شحذت جائحة كوفيد-19 التركيز على العمل الأساسي الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان خلال حالات الأزمات، وتعزز تأثير تقلص المساحة المدنية.

مزيد من القراءات

فرونت لاين ديفندرز (2020): الدفاع عن الحقوق أثناء الجائحة: تأثير كوفيد-19 على سلامة وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان

منتدى آسيا (2020): المدافعون عن حقوق الإنسان في مواجهة كوفيد-19

لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا (2020): بيان صحفي رقم 15 لعام 2020 – لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا تحث السلطات على وقف اعتقال المهاجرين غير الشرعيين أثناء أزمة كوفيد-19

إطار الحماية والتعزيز التكميلي

تم تصميم خطة العمل الإقليمية لتكمل مشهد الحماية العالمي الراسخ، وملء فجوة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبذلك، يقر منتدى آسيا والمحيط الهادئ بالآليات الدولية الأساسية التي تحدد إطار الحماية المعياري لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. بينما يتم ترسيخ معظم هذه الحقوق من خلال المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، تم تقديم التزامات شاملة منفصلة من قبل الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكات المدافعين عن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. وتشمل هذه:

- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1998 «بشأن حق ومسؤولية الأفراد، والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا» (**إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان**)؛
- إعلان مراكش للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2018؛
- خطة عمل القمة العالمية للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2018؛
- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2019 بشأن تنفيذ إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2013 بشأن حماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان؛
- قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعام 2019 بشأن مساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛
- توجيهات الاتحاد الأوروبي لعام 2008 بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان؛ و
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة أهداف التنمية المستدامة (**SDG**) رقم (5) بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وأهداف التنمية المستدامة (**SDG**) رقم (16) بشأن السلام، والعدالة والمؤسسات القوية.

ستدعم خطة العمل أيضًا تنفيذ هذه الالتزامات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على الصعيدين الإقليمي والوطني.

مزيد من القراءات

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2018): إعلان مراكش «توسيع الفضاء المدني وتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان»

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2019): تنفيذ الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد، والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً

الجمعية العامة للأمم المتحدة (1998): إعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد، والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013): إعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد، والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا: حماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2019): قرار يعترف بمساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في التمتع بحقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية المستدامة

القمة العالمية للمدافعين عن حقوق الإنسان (2018): خطة العمل

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (2011): تعليق على الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد، والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا

الاتحاد الأوروبي (2008): توجيهات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (2017): القانون النموذجي للاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم

منظمة الحماية الدولية (2018): حان الوقت الآن لسياسات عامة فعالة لحماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان

الباب الثاني:
الإجراءات الإقليمية

يتطلب المشهد المؤسسي الفريد لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والتنوع بين أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ استجابة استراتيجية على المستوى الإقليمي. تلعب الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك منتدى آسيا والمحيط الهادئ، دورًا أساسيًا في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان؛ من خلال نشر المساعدة الفنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني استجابة للانتهاكات الحادة، وحشد الدعم السياسي للمدافعين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للفت الانتباه إلى الانتهاكات وفجوات الحماية على المستوى الإقليمي، وتسهيل تبادل الأفكار عبر المنطقة لتعزيز القدرة على الحماية والتعزيز محليًا.

يشمل الحلفاء الإقليميون الرئيسيون في دعم المدافعين الجهات الفاعلة الإقليمية في المجتمع المدني، مثل منتدى آسيا ومنظمات المجتمع المدني الدولية (**CSOs**) النشطة إقليمياً، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والمناصرين للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والحضور الإقليمي للمنظمات الدولية، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسفارات والوفود الأجنبية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والتي أنشأت العديد منها برامج دعم تنمية الموارد البشرية.

الإجراء الإقليمي رقم (1):
دعم صنع السياسات الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

- مناصرة حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان إقليمياً
- التعامل مع الآليات الحكومية الدولية بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

يلتزم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشكل جماعي وفردي، بدعم وضع السياسة الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. كما ذُكر أعلاه، يتمثل أحد الجوانب الفريدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عدم وجود إطار إقليمي لحقوق الإنسان، على عكس الترتيبات المماثلة في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا. كما لا توجد آلية حكومية دولية متخصصة على مستوى المنطقة يمكن لأعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ من خلالها المشاركة بشكل جماعي في مجال حقوق الإنسان. وفقًا لذلك، تتطلب المناصرة وصنع السياسات الإقليمية نهجًا ديناميكيًا وخلاقًا لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ أعضاءه أو مجموعات الأعضاء للمشاركة مع الآليات الحكومية الدولية الموجودة كليًا أو جزئيًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (**AICHR**)، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ (**PIFS**)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (**SAARC**)، واللجنة العربية لحقوق الإنسان. يمكن أن تكون عملية صنع السياسات الإقليمية الفرعية والإقليمية هي الآلية التي يتم من خلالها تنفيذ العديد من الإجراءات الأخرى ومبادرات الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان.

الإجراء الإقليمي رقم (2):
التعامل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الإقليمي والشركاء الدوليين

- بناء وتعزيز العلاقات مع منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي
- التعامل مع الممثلين الإقليميين للمجتمع الدولي

كما هو الحال في السياقات الوطنية، يحتل المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دورًا أساسيًا في حماية وتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. غالبًا ما تكون منظمات المجتمع المدني مدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم، وعلى المستوى الإقليمي، تدعم أيضًا وظيفة مهمة للدعوة والتواصل نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان الوطنيين. سيعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الإقليمية الرئيسية وشبكات المدافعين عن حقوق الإنسان الإقليمية – وكذلك منظمات المجتمع المدني الدولية النشطة على المستوى الإقليمي – في تنفيذ هذه الخطة، من خلال تسهيل العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وأعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ. قد يشمل ذلك التعاون في وضع السياسات، وتعبئة الموارد المشتركة، وجمع البيانات وتحليل الانتهاكات، وبرامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، ومبادرات تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. يحافظ منتدى آسيا والمحيط الهادئ والعديد من أعضائه على علاقات قوية ومثمرة مع العديد من حلفاء المجتمع المدني، والتي سيتم تعزيزها كجزء من هذه الخطة.

كما سيتم إشراك الشركاء الدوليين الرئيسيين – وكالات الأمم المتحدة والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (**HRC**)، والسفارات، ومعاهد البحوث والجهات المانحة الدولية – لدعمهم الفني، والسياسي والمالي لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.

الإجراء الإقليمي رقم (3):
تسهيل التعاون بين بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- مجتمع الممارسة الرقمية في حماية وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان
- تواصل الأقران بين موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- دعم أعمال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان عبر الحدود

يعد التعاون بين مختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر عضوية منتدى آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على نطاق أوسع، آلية مهمة لتبادل الخبرات بشأن أنشطة الحماية والتعزيز الوطنية، وبناء المهارات وتقوية الأنظمة. سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ هذا التعاون من خلال عدد من الأنشطة الإقليمية الرئيسية على مدار خطة العمل.

سيتم دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعرض عملها الوطني والدروس المستفادة من خلال مجتمع رقمي للممارسة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يمكن لأعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ التعرف على المبادرات الوطنية في أماكن أخرى من المنطقة. سيكون مجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ عبر الإنترنت عبارة عن منصة للأعضاء فقط للسماح للأفراد الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ بالبناء على خبرة الأعضاء الآخرين لدعم تنفيذ العديد من الإجراءات الوطنية في خطة العمل.

يعد التعاون عبر الحدود بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا آلية مهمة لدعم أعمال الحماية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ينشأ هذا، على سبيل المثال، في حالة انتهاكات القطاع الخاص حيث ترتكب شركة مقيمة عادة في ولاية قضائية انتهاكات ضد المدافعين في ولاية أخرى. سيكون تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر الحدود في هذه السياقات أمرًا حاسمًا في رصد الانتهاكات وتقديم الجناة إلى العدالة. لتعزيز حضوره الرقمي والاستجابة للحاجة إلى تقديم خدمة أكبر عن بُعد، يعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضًا على تطوير «مجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ» كمساحة عبر الإنترنت للمعرفة، والتعلم والمشاركة بين الأقران. سوف يسهل منتدى آسيا والمحيط الهادئ التعاون عبر الحدود من خلال شبكاته المهنية ومجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ.

سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضًا التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ من خلال شبكة مهنية من المسؤولين القانونيين والسياسيين. أنشأ منتدى آسيا والمحيط الهادئ شبكات مهنية للمجالات الوظيفية الأخرى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تشمل الاتصالات، والتعليم وكبار المسؤولين التنفيذيين. سيوفر بناء شبكة مهنية لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المسؤولين عن الوظائف القانونية وسياسات مؤسساتهم الوطنية لحقوق الإنسان منصة للتعاون بين الأقران ومشاركة الخبرات في مبادرات دعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

الإجراء الإقليمي رقم (4):
تسهيل إعادة توطين وراحة المدافعين عن حقوق الإنسان

- دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإعادة التوطين الحالي والراحة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر
- دعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لوضع برامج إعادة التوطين والراحة الوطنية بقيادة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه إعادة التوطين الإقليمي والراحة للمدافعين المعرضين للخطر، كلما كان ذلك آمنًا. سيشمل هذا تسهيل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال المبادرات القائمة، مثل منصة الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين المؤقت، وصندوق العمل العاجل لحقوق إنسان المرأة – منح الاستجابة السريعة لآسيا والمحيط الهادئ، ومنح الحماية من فرونت لاين ديفندرز وزمالات الاستقرار والراحة، وخطة حماية منتدى آسيا للمدافعين المعرضين للخطر. سيعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشكل وثيق مع النظراء في بعثات الاتحاد الأوروبي، والسفارات وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان إتاحة هذه البرامج العالمية للمدافعين المعرضين للخطر محليًا ونشرها من خلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادي.

لاستكمال المبادرات العالمية الحالية والاعتراف بالمخاطر التي يواجهها موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفتهم مدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم، سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ أعضاءه لوضع مبادراتهم الخاصة بإعادة توطين وراحة المدافعين عن حقوق الإنسان، إذا كان ذلك آمنًا ومناسبًا في السياق الوطني. يمكن دمج هذا في أنظمة الإنذار المبكر الموصوفة في الإجراء الوطني رقم (4)، باستخدام آليات مثل برامج حماية الشهود للمدافعين عن حقوق الإنسان.

الإجراء الإقليمي رقم (5):
دعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- تقديم المساعدة الفنية للحكومات لإنشاء مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان
- دعم المؤسسات القائمة لتوسيع ولايتها لتصبح مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

يلتزم منتدى آسيا والمحيط الهادئ بمواصلة دعمه لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بصفتها مدافعين عن حقوق الإنسان، تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا حاسمًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياقاتها الوطنية. من خلال مبادراتها الخاصة وموقعها الفريد داخل بنية سيادة القانون الوطنية، تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان وتزيد الوعي بحقوقهم بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الوطنيين. من بين (57) دولة عضو في الأمم المتحدة تشكل منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الاختصاص الجغرافي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ)، فإن (25) دولة فقط لديها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ. هذا يعني أن أقل من نصف الدول في المنطقة لديها مؤسسات وطنية معترف بها لحقوق الإنسان لدعم حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيزهم، وهو نقص كبير في حقوق الإنسان. على مدار خطة العمل، سوف يلتزم منتدى آسيا والمحيط الهادئ بدعم إنشاء خمس مؤسسات وطنية إضافية لحقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن الهياكل المؤسسية المتوافقة مع مبادئ باريس، والتي من شأنها تحسين المشهد العام للحماية والتعزيز للمدافعين عن حقوق الإنسان. قد يشمل هذا العمل المباشر مع الحكومات لتقديم المشورة بشأن إنشاء مؤسسة جديدة أو، عند الاقتضاء، دعم هيئة قائمة (مثل مؤسسة أمين المظالم التي تتمتع بولاية الحكم الرشيد) لتوسيع ولايتها لتشمل حماية وتعزيز حقوق الانسان.

الإجراء الإقليمي رقم (6):
توفير بيانات إقليمية عن المدافعين عن حقوق الإنسان

- بناء إطار إقليمي للبيانات حول الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان
- ضمان الاتساق وإمكانية المقارنة بين البيانات المجمعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول المدافعين عن حقوق الإنسان

البيانات القوية وذات الصلة بشأن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ضرورية لتمكين أن تكون جميع أوجه الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان مستهدفة ومستجيبة بشكل فعال. ستنشئ البيانات من البلدان التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أيضًا قاعدة أدلة مهمة لوضع السياسات وأعمال المناصرة على المستوى الإقليمي. سيكون تصنيف هذه البيانات حسب الجنس مهمًا لفهم تأثير الانتهاكات ضد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

من خلال تحسين المعلومات حول الانتهاكات الوطنية المصنفة في جميع أنحاء المنطقة، ستتمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مراجعة وقوع الهجمات ضد المدافعين في سياقهم الوطني من خلال الرجوع إلى الاتجاهات الإقليمية وتجربة المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان. ستسمح البيانات القابلة للمقارنة عبر المنطقة أيضًا باستهداف آليات الدعم الإقليمية، مثل برامج إعادة التوطين والراحة، عندما وأينما تشتد الحاجة إليها.

سيتطلب توفير بيانات فعالة بشأن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي مجموعات من البيانات الوطنية التي تجمعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لاحتواء معلومات قابلة للمقارنة، باستخدام مجموعة متفق عليها من المؤشرات والمقاييس الأخرى. عندما يتم جمع البيانات المتعلقة بالانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سيعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ مع أعضائه لضمان قدرته على دعم مجموعة بيانات أوسع حول الانتهاكات عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ. سيعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة له بشكل تعاوني مع أصحاب المصلحة الآخرين – وبخاصة منظمات المجتمع المدني – التي تجمع البيانات حول الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بناءً على البيانات الموجودة لوضع إحصاءات تكميلية وتجنب تكرار المبادرات الأخرى. ويشمل ذلك البيانات التي تم جمعها لأغراض الإبلاغ وفقًا لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم (16-10-1) بشأن الانتهاكات ضد الصحفيين، والإعلاميين، والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

الإجراء الإقليمي رقم (7):
تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- توفير الموارد بشأن حماية وتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
- ضمان ميزة المدافعين عن حقوق الإنسان في تقييمات القدرات لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ ومراجعات تقييم القدرات
- تمكين أعضاء مجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ من الوصول إلى فرص تنمية القدرات بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

يعتبر دعم قدرة الأعضاء على تنفيذ مهامهم بشكل أكثر فعالية أحد الأهداف المركزية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ. سيعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ على المستوى الإقليمي لدعم أعضائه لزيادة معرفتهم بالمدافعين عن حقوق الإنسان وتنفيذ الإجراءات الوطنية المختلفة في خطة العمل. يعمل منتدى آسيا والمحيط الهادئ على وضع أساس لهذا العمل مع برنامج تعلم عبر الإنترنت حول المدافعين عن حقوق الإنسان، بدعم من المرحلة الثانية من مشروع الاتحاد الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

سيوفر منتدى آسيا والمحيط الهادئ مجموعة من الموارد التي تغطي جميع جوانب خطة العمل، مما يضمن أن أعضاءه مجهزون بالكامل ومدعومون بشكل فعال لتنفيذ الإجراءات الوطنية والمشاركة في الإجراءات الإقليمية، عند الاقتضاء. سيضمن منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضًا توفير جميع الموارد المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان لأعضائه من خلال مجتمع منتدى آسيا والمحيط الهادئ.

يتمثل نشاط تنمية القدرات الرائد لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ في دعمه لتقييمات القدرات (**CAs**) ومراجعات تقييم القدرات (**CARs**). تدعم هذه البرامج الصارمة أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ لإجراء مراجعة داخلية لقدراتهم الوظيفية والتشغيلية، وتحديد المجالات التي يجب أن تكون ذات أولوية لتعزيزها وتحسينها. سيضمن منتدى آسيا والمحيط الهادئ أن حماية وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان يظهر بشكل بارز في دعمه للأعضاء من خلال تقييمات القدرات ومراجعات تقييم القدرات، مما يضمن أن منهجيته تضع المدافعين عن حقوق الإنسان على جدول الأعمال.

"INJUSTICE ANYWHERE
IS A THREAT
TO JUSTICE EVERYWHERE"
airtel 4G

الباب الثالث:
الإجراءات الوطنية

الإجراءات على المستوى الوطني من قبل كل عضو من أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ هي حجر الأساس لخطة العمل. وستشمل المبادرات التشغيلية التي تم وضعها داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز القدرات الداخلية بشأن حماية وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان، ومواجهة البرامج خارجيًا والتعامل مع الشركاء لتعزيز تمتع المدافعين بالحقوق. اعترافًا بالتنوع الجغرافي والثقافي لعضوية منتدى آسيا والمحيط الهادئ، لا تفرض خطة العمل الإقليمية برنامج عمل محدد مسبقًا والذي سيكون قابلاً للتطبيق محليًا في كل إعداد من الإعدادات الوطنية. بدلاً من ذلك، سوف تستوعب الإجراءات الوطنية الاختلافات بين أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ، مما يسمح بالاستجابات الوطنية السياقية التي يتم تكييفها مع الظروف المحلية.

الإجراء الوطني رقم (1):
مناصرة الحماية القانونية الوطنية

- مراجعة أنظمة الحماية الوطنية
- مناصرة التشريع الوطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- دعم السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

يعتبر الاعتراف الصريح بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في القانون، والسياسات والبرامج الحكومية آلية حماية أساسية في أي سياق وطني. سيستمر أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ في الدفاع عن الحماية القانونية الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان في سلطات اختصاصهم. سوف يعمل هذا على مواجهة اتجاه التشريعات التقييدية التي يتم وضعها في المنطقة والتي سعت إلى إسكات وتقييد حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

بموجب إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، التزمت الدول بدعم الخطوات التشريعية، والإدارية وغيرها من الخطوات للتأكد من أن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان مضمونة بشكل فعال في النظم الوطنية. على الرغم من أن محتوى التشريعات والسياسات المحلية خارج عن السيطرة المباشرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أنها تلعب دورًا دعويًا واستشاريًا حاسمًا مع البرلمانات، والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان توافق القوانين، والسياسات والبرامج الوطنية بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان مع الإعلان وغيره من معايير حقوق الإنسان الدولية المعمول بها.

ستكون الطريقة الأنسب للمحافظة على الحماية القانونية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مختلفة في كل سياق وطني. سيتم تشكيل النهج من خلال العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومحاوريها الحكوميين، وكذلك المناخ السياسي واتساع الفضاء المدني. تمتعت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالنجاح في دعم الوزارات الحكومية ذات الصلة بالمشورة الفنية بشأن وضع تشريعات قائمة بذاتها لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. سيتطلب هذا عادة مشاركة بناءة وتعاونية مع القضاء، والشرطة والوكالات المستقلة الأخرى المتأثرة (مثل مؤسسات أمين المظالم). أثبت التشريع النموذجي القائم على المعايير الواردة في إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي وضعته الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ومجموعة من الخبراء، أنه أداة مهمة في هذه العملية. عندما كانت هناك رغبة في التعاون والمشاركة من جانب الحكومة، دعمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا وضع السياسات والبرامج التي تقدمها الحكومة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. بالنسبة لأعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ الذين لم يشاركوا بعد في الدعوة بشأن التشريعات الوطنية، فإن إجراء مراجعة منهجية للتشريعات الوطنية لتحديد فجوات الحماية سيكون خطوة أولى رئيسية.

اتبعت المؤسسات الوطنية الأخرى بفاعلية استراتيجيات الدعوة البديلة لتأمين الحماية القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان، من خلال التقاضي للمصلحة العامة، والاستفسارات الوطنية والتدابير الأخرى المسموح بها في نطاق ولايتها. قد تكون هذه الأساليب العدائية أكثر ملاءمة عندما تكون الحكومة أو الجهات الفاعلة السياسية الأخرى معادية لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

يلتزم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بدعم الحماية القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان باستخدام أساليب المناصرة والمشورة الفنية الأنسب لسياقهم الوطني. ولهذه الغاية، سيكون من الضروري لأعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ الاعتماد على الإنجازات والدروس المستفادة من المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى، والتي سيكون التعاون وتبادل الخبرات أمرًا ضروريًا لها.

دراسة حالة

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا – تشريع المدافعين عن حقوق الإنسان

استجابة للفجوة الملحوظة في الحماية القانونية المحلية للمدافعين عن حقوق الإنسان، دعمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا (**NHRCM**) وضع تشريع قائم بذاته لحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. تضمنت العملية تشاورًا صارمًا وتعاونًا مفتوحًا بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا، والحكومة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية لتحديد محتوى التشريع وتحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة. وبلغ هذا ذروته في عام 2019 في ورشة عمل وطنية حول مشروع القانون، حضرها المقرر الخاص السابق المعني بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الدولية. تم بناء جزء كبير من المسودة على القانون النموذجي بشأن الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، والذي تم وضعه بدعم من الخدمة الدولية لحقوق الإنسان. تم تقديم المشروع إلى البرلمان المنغولي للموافقة عليه، وإذا تم إقراره، فسيكون أول تشريع متخصص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الإجراء الوطني رقم (2):
تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالنساء المدافعات عن حقوق الإنسان

- دعم الاعتراف الصريح بالنساء المدافعات عن حقوق الإنسان في أنشطة الحماية والتعزيز
- ضمان تصنيف البيانات المتعلقة بالانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان حسب الجنس
- الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسيًا وغير ثنائيي الجنس وضمان وكالتهم وتقديم الحماية لهم

إن الاعتراف العام في إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان بالاعتبار الخاص المطلوب للمدافعين عن حقوق الإنسان هو خطوة أولى أساسية لتعميم حقوقهم وتقديم نتائج حماية أفضل. ستعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشكل فعال لدعم هذا الاعتراف مع نظرائهم الحكوميين. ستكون النساء المدافعات عن حقوق الإنسان أيضًا سمة مركزية لحملات التوعية، وبرامج المناصرة من أجل الحماية القانونية الوطنية والإجراءات الوطنية الأخرى التي يدعمها أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ. سيضمن أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ تصنيف البيانات المتعلقة بالانتهاكات وفقًا للجنس لتوثيق مدى مساهمة نوع الجنس في زيادة مخاطر الانتهاكات.

وفقًا لاستراتيجية المساواة بين الجنسين لعام 2019 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ، سيدعم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ أيضًا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق الهويات الجنسانية المتنوعة. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان المتحولون جنسيًا وغير ثنائيي الجنس تهديدات عنف وترهيب أكبر من النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. لضمان التخفيف من مخاطر الحماية وإعطاء المدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسيًا وغير ثنائيي الجنس صوتًا أيضًا، سيضمن أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ أن يشمل عمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني المكونات المستهدفة المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان المتحولين جنسيًا وغير ثنائيي الجنس.

الإجراء الوطني رقم (3):
رفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان

- تعميم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في أنشطة تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- تنظيم حملات محددة حول حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
- القيام بحملات توعية بين المدافعين عن حقوق الإنسان
- جعل الموارد الرئيسية متاحة باللغات المحلية

يلتزم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بتقوية تعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الأنشطة التي ترفع الوعي بحقوقهم. سيتم النظر في «رفع الوعي» في هذا السياق على أوسع نطاق ممكن، وبخاصة الاعتراف ومواجهة حملات التشوية، والطعن والتشهير التي غالبًا ما يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وسيتم أيضًا ضمان تعميم دور المدافعين عن حقوق الإنسان في الأنشطة الترويجية حول مختلف القضايا الموضوعية، وتعزيز السرد الإيجابي عن المدافعين عن حقوق الإنسان. وسيشمل هذا أيضًا أنشطة قائمة بذاتها تركز على حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

ستشمل أنشطة رفع الوعي والترويج حملات إعلامية عامة باستخدام وسائط مختلفة وتستهدف نطاق مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع الدولي.

التواصل ورفع الوعي بين المدافعين عن حقوق الإنسان هو أيضًا ممارسة مهمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. سيؤدي ذلك إلى بناء فهم أقوى لآليات الحماية المتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وسوف يعمل أيضًا على تعزيز شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان. سيدعم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ زيادة الوعي بالحقوق بين المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال عقد ورش عمل وحوارات غير رسمية أخرى لمجتمع حقوق الإنسان، ومن خلال ضمان إتاحة إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان والموارد الرئيسية الأخرى باللغات الوطنية والمحلية.

الإجراء الوطني رقم (4):
وضع «أنظمة إنذار مبكر»

- تعيين موظفي تنسيق المدافعين عن حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- تعيين وتجهيز فرق الاستجابة السريعة
- إنشاء خطوط ساخنة وطنية وقنوات اتصال أخرى للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر

سيعمل أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ على إنشاء وتعزيز مجموعة من أنظمة الإنذار المبكر لتوفير الحماية مباشرة للمدافعين عن حقوق الإنسان، بهدف منع الانتهاكات قبل حدوثها. سيسمح تحديد الحوادث المعزولة والاستجابة لها في مرحلة مبكرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها بمنع حدوث انتهاكات على نطاق واسع. تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا دورًا أساسيًا في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه الحوادث – من خلال مجلس حقوق الإنسان وآليات الإبلاغ الأخرى – مما سيسهم في منع الانتهاكات المنهجية.

هناك ميزات مختلفة لأنظمة الإنذار المبكر. سيتم تحديد التصميم الأنسب من خلال السياق الذي تعمل فيه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. قد تشمل هذه الأنظمة موظفي التنسيق، أو مفوضي المدافعين عن حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخطوط الطوارئ الساخنة للمدافعين عن حقوق الإنسان للإبلاغ عن الانتهاكات والتهديدات، وفرق الاستجابة السريعة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكات المدافعين، وآليات الحماية الخاصة عند الاستجابة للشكاوى الفردية من المدافعين عن حقوق الإنسان، وبرامج الراحة وإعادة التوطين الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، من بين ميزات أخرى. سيعمل أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشكل وثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان وشبكاتهم على الصعيد الوطني لتحديد أنسب الآليات، والسعي للحصول على الدعم الفني والتوجيه من منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأصحاب المصلحة الدوليين عند الاقتضاء. سيظهر تطوير إرشادات حول أنظمة الإنذار المبكر للمدافعين عن حقوق الإنسان في تنمية القدرات الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ على المدافعين عن حقوق الإنسان كما هو موضح في الإجراء الإقليمي رقم (7).

دراسة حالة

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند – نقطة تنسيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان

أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند (**NHRC**) نقطة تنسيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان كآلية دعم لمجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان في الهند. تتكون نقطة التنسيق من فريق من الموظفين المتفانين المكلفين في المقام الأول بالاستجابة للحوادث التي يبلغ عنها المدافعون عن حقوق الإنسان. لدى نقطة التنسيق رقم هاتف، وفاكس وعنوان بريد إلكتروني مخصص للاتصال به ومتاح على مدار (24) ساعة لتسجيل الحوادث ومعالجتها على أساس الأولوية، بشكل منفصل عن أعمال معالجة الشكاوى الروتينية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما تقوم نقطة التنسيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان بإجراء التدريب والتوعية بين موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الآخرين لزيادة الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، والتأكد من توجيه القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان إلى نقطة التنسيق للتعامل معها.

أدى وجود نقطة تنسيق مخصصة للمدافعين عن حقوق الإنسان إلى معالجة الشكاوى المقدمة من المدافعين عن حقوق الإنسان على وجه السرعة، غالبًا في غضون ساعات، اعتمادًا على طبيعة الشكوى والاستجابة المطلوبة. تستخدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند إحصاءات الشكاوى التي تمت معالجتها من قبل نقطة التنسيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان لإعداد تقارير عن عدد الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تدرجها في فصل خاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان في تقريرها السنوي.

الإجراء الوطني رقم (5):
رصد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

- تحديد المدافعين عن حقوق الإنسان في أنظمة معالجة الشكاوى
- مراقبة تنفيذ الحكومة لإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998
- جمع بيانات مفصلة عن الانتهاكات من شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان ومصادر المجتمع الأخرى

سيقوم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ برصد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في سلطات تخصصهم الوطنية. تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وظيفة حماية فريدة للمدافعين عن حقوق الإنسان وشبكاتهم. من خلال هذه الوظيفة واتصالها المنتظم بالمدافعين عن حقوق الإنسان، تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع جيد لتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، والتي تشمل عمليات القتل، والاختفاء القسري، والاحتجاز، والتهديدات بالعنف، والقيود المفروضة على التمويل، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات مع الزملاء وغيرها من الأعمال العدائية. تقوم العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالفعل بجمع بيانات عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في أنظمة معالجة الشكاوى الخاصة بهم، من خلال تحديد ما إذا كان مقدم الشكوى يُعرف بأنه مدافع عن حقوق الإنسان. قد ترصد بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال علاقاتهم مع شبكات المدافعين وشركاء المجتمع المدني الآخرين، حيث لديهم القدرة على القيام بذلك.

رصد الانتهاكات وفقًا لإطار عمل محدد سيمكن من إنشاء إحصاءات وطنية حول الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي ستكون ضرورية لتوفير مجموعة بيانات على المستوى الإقليمي. ستكون المراقبة والبيانات الوطنية أساسًا أساسيًا للأنشطة الوطنية الأساسية الأخرى المنصوص عليها في خطة العمل، بما في ذلك المناصرة وإعداد التقارير. سيطلق الرصد أيضًا تحقيقات واستفسارات أوسع من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث يتم تحديد أنماط الانتهاكات، بهدف الإبلاغ عن الانتهاكات علنًا.

سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ أعضاءه بالمساعدة الفنية المطلوبة لجمع وتحليل البيانات بشكل فعال، والذي سيتضمن أيضًا مراقبة تنفيذ الحكومة لإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان. سيتم إنشاء بروتوكولات لضمان حماية هويات المدافعين وعائلاتهم أثناء جمع البيانات وتخزينها. لن تتضمن البيانات المبلغ عنها المعلومات الشخصية للضحايا أو عائلاتهم.

الإجراء الوطني رقم (6):
الإبلاغ عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

- إجراء تحقيقات محددة السياق أو وطنية حول الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان
- إعداد تقارير خاصة بحالة الانتهاكات بحق المدافعين
- تضمين فصل المدافعين عن حقوق الإنسان في التقارير السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يلتزم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بتقديم التقارير الوطنية عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. يُفهم «الإبلاغ» في سياق خطة العمل الإقليمية على نطاق واسع ليشمل التقارير العامة عن حوادث وانتهاكات محددة تُرتكب على نطاق أوسع. سيتم إبلاغ تقارير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأدلة والمعلومات الأخرى التي يتم جمعها أثناء مراقبة الانتهاكات وسوف تحتوي على تحليل للبيانات التي تم تقييمها مقابل المعايير الإقليمية.

سوف يستمر الإبلاغ من قبل أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ في الاستجابة للانتهاكات أينما ومتى تحدث. ستكون هذه التقارير مبادرات قائمة بذاتها وتشكل أيضًا جزءًا من ولاية إعداد التقارير الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تعرض الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في التقارير السنوية، وتقارير الولاية الأخرى التي تنشرها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. أبلغ بعض أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ عن أنماط الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان باستخدام ولاية التحقيق أو الاستفسار، كما هو موضح في دراسة الحالة أدناه.

دراسة حالة
لجنة حقوق الإنسان في الفلبين – تحقيق وطني

تلقت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين (**CHR**) عددًا متزايدًا من الشكاوى المتعلقة بعمليات القتل، والاختفاء، والتهديدات وغيرها من أشكال المضايقة من نشطاء حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد. على أساس الحجم المتزايد لهذه الشكاوى وبيان الطبيعة المنهجية للانتهاكات، قررت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين في سبتمبر 2019 إجراء تحقيق وطني في وضع المدافعين عن حقوق الإنسان. أُجريت إجراءات التحقيق في الفترة ما بين 9 و 12 سبتمبر 2019، مما أدى إلى إقامة حوار عام بين ضحايا المدافعين عن حقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. كانت هذه الإجراءات مفتوحة للجمهور وبثت مباشرة على قناة يوتيوب التابعة للجنة. كما تمت دعوة المسؤولين الحكوميين، وأعضاء المجتمع الدولي وغيرهم من مجموعات أصحاب المصلحة للمشاركة في إجراءات التحقيق.

بعد انتهاء الإجراءات، نظرت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين في الطلبات المقدمة إلى التحقيق وأعدت تقريرًا عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين، والذي صدر في يوليو 2020. وحدد التقرير المخاوف الرئيسية التي أثارها المدافعون عن حقوق الإنسان أثناء إجراءات التحقيق وقدم عددًا من التوصيات إلى السلطة التنفيذية، والتشريعية والقضائية، وكذلك إلى المجتمع المدني، للرد على الانتهاكات وإنفاذ حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. سيحتل التقرير مكانة بارزة في الدعوة المحلية للجنة حقوق الإنسان في الفلبين لإصلاح القانون والسياسة، بالإضافة إلى تقاريرها إلى النظام الدولي لحقوق الإنسان بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

الإجراء الوطني رقم (7):
التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

- الإبلاغ عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان
- متابعة تنفيذ توصيات الهيئات الدولية
- التعامل بشكل مبتكر مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وخاصة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان

يلعب النظام الدولي لحقوق الإنسان – وبخاصة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءاته الخاصة والاستعراض الدوري الشامل وهيئات مراقبة المعاهدات – دورًا حاسمًا في حماية وتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. سيضمن أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ إبلاغ جميع الآليات ذات الصلة بالانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. من الناحية المثالية، ستضم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قسمًا منفصلاً عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع التقارير الدولية، مما سيدعم تعميم سرد المدافعين عن حقوق الإنسان في عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسيشمل الإبلاغ متابعة توصيات الهيئات الدولية، لضمان معالجة الحكومة لأي مخاوف تتعلق بحماية المدافعين بشكل مرض. تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا حاسمًا في دعم الحوار مع الحكومة والمجتمع المدني بشأن تنفيذ التوصيات، والتي يجب أن تظهر في تقديم التقارير إلى النظام الدولي لحقوق الإنسان.

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان هو أيضًا حليف مهم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعمها للمدافعين. سيتعامل أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ مباشرة مع المقرر الخاص في الحالات التي يقتضيها الوضع الوطني. قد يكون هذا في حالات الانتهاكات ضد المدافعين الأفراد، حيث قد يشارك المقرر الخاص في دور الدعوة، على سبيل المثال في الضغط من أجل الإفراج عن مدافع محتجز تعسفيا. بالإضافة إلى ذلك، قد يشترك أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ مع المقرر الخاص في دعم البرامج الوطنية الأخرى المتعلقة بحقوق المدافعين بشكل عام. على سبيل المثال، في سياق الدعوة للتشريعات الوطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. سيدعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ هذا العمل الوطني من خلال تعزيز قدرة الأعضاء على المشاركة مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

الإجراء الوطني رقم (8):
تعزيز الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان

- إنشاء واستضافة وتوفير الموارد لشبكات المدافعين عن حقوق الإنسان
- وضع برامج التواصل مع الشبكات القائمة، أينما وجدت
- دعم البرامج المشتركة والشراكات مع شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان
- بناء روابط بين شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين

كواجهة بين المجتمع المدني والحكومة والمجتمع الدولي، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع فريد لبناء وتقوية شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعم وكالتهم بين الجهات الفاعلة السياسية. قد لا يعتبر العديد من المدافعين أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان أو جزءًا من حركة حقوق الإنسان. في بعض السياقات، قد لا يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعملون في مواقع بعيدة، أو من خلال جمعيات سرية، من الوصول إلى الحماية التي يتم التمتع بها في ظل شبكات مدافعين أكثر تماسكًا.

استكمالاً لرفع مستوى الوعي بالحقوق بين المدافعين عن حقوق الإنسان، يلتزم أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بتعزيز شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان الوطنية. اعتمادًا على الظروف والبيئة الأمنية، قد تستضيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان نفسها أو تدعم الهيئات البارزة للمدافعين عن حقوق الإنسان الوطنية لإجراء التوعية الأساسية لتطوير الشبكات وتوسيع العضوية. إذا وجدت شبكات قوية بالفعل، سيعمل أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ بالشراكة مع تلك الشبكات لتمكينهم من تعزيز الحماية والأنشطة الأخرى التي يقدمونها للمدافعين عن حقوق الإنسان. قد تشمل الشبكات التي تيسرها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا أصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في الأنشطة، بما في ذلك الوكالات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

دراسة حالة

لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان – التواصل مع شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان

في عام 2016، أنشأت لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان (**AIHRC**) خطة عمل وطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. في إطار خطة العمل الوطنية، أصدرت لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان مبادرة توعية لبناء شبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد. في عامي 2017 و2018، حددت لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان (546) مدافعاً (195 امرأة و351 رجلاً) لدعم الحماية، وتم استهدافهم لاحقًا بسلسلة من ورش العمل الإقليمية لمدة (3) أيام، حيث أجرت لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان تدريبات أساسية حول الحماية الذاتية ورفع مستوى الوعي بالدعم المقدم من لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان. من خلال إنشاء هذه الشبكة، قامت لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان ببناء قاعدة بيانات للمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد، مما سمح للجنة بتتبع الانتهاكات ضد المدافعين والحفاظ على قنوات اتصال قوية مع المدافعين الأفراد المعرضين للخطر، مما يتيح للموظفين الميدانيين التابعين للجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان الاستجابة بسرعة للانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان عند نشأتها وأينما وجدت.

الباب الرابع:
إطار التنفيذ

المنهجية

تضع خطة العمل الإقليمية إطار عمل لمؤشرات الأداء لقياس تنفيذ كل إجراء وطني وإقليمي. وتضع أهدافًا طموحة ولكنها قابلة للتحقيق، وستعتمد على التقارير من أعضائها كمصدر بيانات واحد لرصد التقدم، والحفاظ على الرصد والتقييم المتضمن فيه وفاعليته.

لن تقيس خطة العمل أداء الدول في تنفيذ إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان أو المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الدول لها دور أساسي في حماية وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن أداءها خارج عن السيطرة المباشرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. سيتطلب قياس أداء الدولة أيضًا جمع بيانات معقدة ومرهقة، مما يضع عبئًا كبيرًا على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عندما يتم بالفعل جمع بيانات مماثلة وتحليلها في مكان آخر، بما في ذلك في إطار مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم (16-10-1).

سيتم إجراء تقييم أساسي من قبل منتدى آسيا والمحيط الهادئ في بداية خطة العمل، مما سيساعد في وضع أهداف مناسبة لكل مؤشر. يمكن الحصول على بعض من هذه البيانات من المسح العالمي الأخير للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي أجراه بالفعل المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان (**DIHR**)، بالإضافة إلى استطلاع أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ الذي تم إجراؤه بعد إعلان مراكش. سيراقب منتدى آسيا والمحيط الهادئ خطة العمل باستخدام استطلاع سنوي للأعضاء وإجراء وتقييم نهائي لتحديد ما إذا كانت الأهداف قد تم الوفاء بها. ستوفر هذه البيانات الأساس لتقرير التقييم النهائي، وتقييم حالة حماية وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2025.

إطار مؤشرات الأداء

إن إطار مؤشرات الأداء سيمكن منتدى آسيا والمحيط الهادئ من تتبع تنفيذ خطة العمل الإقليمية. تستند المؤشرات على الإجراءات الإقليمية والوطنية التي التزم منتدى آسيا والمحيط الهادئ وأعضاؤه بتنفيذها على مدار السنوات الخمس المقبلة. لم يتم تحديد بعض خطوط الأساس والأهداف بعد وستخضع للاستطلاع الأساسي الأولي الذي سيُجرى من قبل منتدى آسيا والمحيط الهادئ في عام 2021. سيتم إجراء استطلاعات متابعة عبر الإنترنت مع أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ كل عام لتتبع التقدم المحرز مقابل الأهداف المحددة في خطة العمل.

سينشئ منتدى آسيا والمحيط الهادئ مجموعة عمل للمدافعين عن حقوق الإنسان من ممثلي أعضاء منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي ستجتمع سنويًا لمراجعة التقدم المحرز مقابل كل مؤشر وتقديم توصيات إلى مجلس منتدى آسيا والمحيط الهادئ وجمعيته العمومية التي قد تكون ضرورية لتعزيز تنفيذ خطة العمل.

الإجراءات الإقليمية	
الإجراء	**المؤشرات**
وضع السياسة الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي تشارك مع الآليات الحكومية الدولية الإقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان
التعامل مع المجتمع المدني الإقليمي	عدد الشراكات بين منتدى آسيا والمحيط الهادئ ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية التي تشمل برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان
التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	عدد مجتمعات الممارسة يشأن المدافعين عن حقوق الإنسان العاملة
	عدد شبكات الأقران العاملة
تسهيل إعادة التوطين والراحة للمدافعين عن حقوق الإنسان	عدد عمليات إعادة توطين/ راحة المدافعين عن حقوق الإنسان المدعومة
دعم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان جديدة	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الحاصلة على اعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
توفير مجموعة بيانات إقليمية عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان	عدد مجموعات البيانات الإقليمية
	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة في مجموعة البيانات الإقليمية

الإجراءات الوطنية	
الإجراء	**المؤشرات**
الدفاع عن الحماية القانونية الوطنية	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها برامج مناصرة بشأن تشريعات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي تقدم المشورة للحكومة لدعم تنفيذ إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان لعام 1998
تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاعتراف بالمرأة	النسبة المئوية لبرامج المدافعين عن حقوق الإنسان الوطنية من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ والتي تشمل على مكون جنساني
رفع الوعي بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها حملات إعلامية عامة حول حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
	عدد الدول الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادئ الذين لديهم إعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان متاح باللغة المحلية
وضع أنظمة الإنذار المبكر	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها أنظمة إنذار مبكر للمدافعين عن حقوق الإنسان
رصد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها مجموعات بيانات عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان
	عدد مجموعات بيانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها بيانات مصنفة حسب الجنس حول الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان
	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها مراقبة نشطة لإعلان المدافعين عن حقوق الإنسان لعام
تقرير عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي تدرج قسمًا عن المدافعين عن حقوق الإنسان والانتهاكات التي تعرضوا لها في تقريرها السنوي
	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها تقارير / منشورات خاصة بشأن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان
التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي تقدم تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان
	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها أقسام عن المدافعين عن حقوق الإنسان في التقارير المقدمة إلى الآليات الدولية
تقوية الشبكات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ التي لديها برامج لدعم شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان الوطنية

Note

The designations employed and the presentation of the material in this publication do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the APF concerning the legal status of any country, territory, city or area, or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

Regional Action Plan on Human Rights Defenders

© Copyright Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions January 2021

No reproduction is permitted without prior written consent from the APF.

Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions
GPO Box 5218
Sydney NSW 1042
Australia

Credits

Photos by Vijeshwar Datt on Unsplash; Commission on Human Rights of the Philippines; Srimathi Jayaprakash on Unsplash; Capturing the human heart on Unsplash; Sippakorn Yamkasikorn on Unsplash; APF/Faso Aishath; mhrezaa on Unsplash; and the APF. All other images from Shutterstock and istockphoto.

Design by Lisa Thompson, JAG Designs

ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions
GPO Box 5218
Sydney NSW 1042
Australia
E: apf@asiapacificforum.net
W: www.asiapacificforum.net